

ليبيا من القوات شبه العسكرية إلى الميليشيات:

بناء صعب لجهاز الدولة الأمني

لويز مارتينز¹

تعالج هذه الورقة البُعد الأمني في بناء الدولة الليبية بعد الإطاحة بالقدافي. إذ يمثل عجز الدولة عن إنشاء جهازي شرطة وجيش وطنيين موحدين معضلة أساسية في تجربة التحول الديمقراطي في ليبيا. كما يتشابه ذلك العجز مع الأوضاع الأمنية والسياسية المعقدة على الحدود مع دول الجوار.

ويشير الباحث "لويز مارتينز" إلى أن المعطيات التي حكمت التصور الأمني في المرحلة التي تلت رحيل القذافي تختلف عن الواقع الآن. فالثوار والأهالي رحبوا بمليشيات القبائل ليس فقط لدورها في الثورة ولكن لأهميتها في حفظ الأمن بعد سقوط القذافي. لكن سرعان ما تصاعدت أصوات الحكومة الانتقالية المشددة على ضرورة بناء أجهزة أمنية موحدة. كما عبّر الأهالي مراراً عن السخط المتزايد ضد الفوضى الأمنية التي تسببها الميليشيات المسلحة واستغلالها لنفوذها.

ويؤكد الباحث أن الحكومة لاتزال الطرف الأضعف أمام الميليشيات القبلية. فتلك الأخيرة استطاعت تعطيل مجهودات الحكومة عن طريق سيطرتها على موانئ النفط وتسببها في عجز الموارد. هذا بالإضافة إلى استنادها لدعم السياسيين المنتخبين في المجلس الوطني الذين تحولوا إلى "شركاء سياسيين للميليشيات".

وبينما يستعرض الباحث الأسباب السابقة، فإنه يؤكد أن الثورة في ليبيا لم تخلق هذا المشهد من العدم. فالطريقة التي أدار بها القذافي الدولة عززت من فكرة مجتمّع القبائل، كما قضت على دور الجيش كمؤسسة وطنية مسؤولة عن حماية البلاد، خاصة قراراته التي ألغت وزارة الدفاع عام 1991 وإعلانه حل الجيش في 1995 لصالح ميليشيات شعبية على إثر محاولات انقلابية فاشلة.

¹ مدير بحث بمركز الدراسات والأبحاث الدولية /CERI/ معهد الدراسات السياسية بباريس Sciences Po

1- نظام ثوري وقوات شبه عسكرية: إرث مسموم

على عكس دول كالجائر ومصر، لم تعتمد السلطة الليبية على جيش قط، بل على قوات شبه عسكرية. إذ ضمنت هذه القوات بقاء الجماهيرية حتى عام 2011. فمنذ عام 1987 بدأت الميليشيات الشعبية تفوق الجيش أهمية. إذ كان الجيش قد أصبح كوصمة عار بعد إخفاقه في تشاد وفي مواجهة القصف الأمريكي الذي لم ينجح في التصدي له. وقد أدت العقوبات الدولية المفروضة على البلاد من عام 1991 وحتى عام 2003 إلى انهيار الجيش الليبي الذي حُرِم من الموارد اللازمة لصيانة معداته العسكرية. وبذلك فقد العناصر الخمسة وأربعون ألفاً ما كان قد تبقى لهم من أهمية ومكانة. ومن ثم ألغيت وزارة الدفاع في عام 1991. ولم تتم تعبئة الجيش لمواجهة المعارضة الإسلامية المسلحة بين عامي 1993 و1998. وجاءت محاولات الانقلاب العسكري بين عامي 1993 و1995 لتُفقد الجيش مكانته نهائياً وذلك لصالح الحرس الثوري والكيانات شبه العسكرية المدافعة عن النظام.

وبين وفاة القذافي والانتخابات حلت الميليشيات محل الأجهزة الأمنية السابقة لتضفي على الدولة الليبية من جديد طابع الميليشيات الموروثة عن نظام القذافي. فقد كان هذا النظام قائماً على التوازن بين القوات شبه العسكرية التي كانت مؤلفة من تشكيلة معقدة وحساسة تسمح بتمثيل ومشاركة القبائل التي بايعت النظام². وكان يُنظر إلى الجيش بصفته خطر ينبغي تحييده حتى إذا تتطلب ذلك إضعافه وجعله غير كفؤ على المستوى العسكري. ومن هذا المنظور لم يتسن للجيش الترويج لقيمه ومصالحه ككيان أو كمؤسسة بكل معنى الكلمة على غرار مؤسسات عسكرية أخرى في المنطقة، أو أن يطور في المجتمع اقتصاداً يسمح له بتصريف العاملين فيه بعد انتهاء خدمتهم وبتكوين علاقات نفوذ³. غير أن الإرادة السياسية لإعاقبة تنمية الجيش الليبي كان مردها العلاقة المعقدة والدقيقة والمتناقضة بين الجماهيرية الليبية وبين الدولة. ففي فلسفة الجماهيرية كان مآل الدولة الاختفاء، وذلك لكي تفسح المجال أمام هياكل سياسية محلية تضطلع القبائل فيها بالدور الرئيسي⁴. إذ كانت ليبيا القذافي الثورية تقوم على نموذج "مجتمع عادل" مستوحى من نظام سياسي "قبلي". وفي الكتاب الأخضر كان القذافي يقول إن القبيلة "مظلة اجتماعية طبيعية" وأنها تضمن "الحماية الاجتماعية لأفرادها من خلال تقاليدها". أما الدولة فهي "نظام سياسي واقتصادي وأحياناً عسكري سطحي لا علاقة له بالإنسانية". ومن ثم ينبغي للمجتمع أن يكون قائماً لا على أساس الدولة بل على أساس القبيلة⁵. بالنسبة إلى القذافي فإن "القبيلة أسرة اتسعت من جراء ازدياد المواليين. القبيلة أسرة كبيرة. والأمة قبيلة اتسعت بدورها". والواقع أن المخيال القبلي هو نتيجة للتغيرات السياسية المعاصرة. لذا تأتي ليبيا القذافي في إطار استمرارية "دولة ليبية" اتسمت منذ استقلالها عام 1951 بطابع قبلي. ذلك أن نظام الزوايا في عهد الملك إدريس كان متأثراً بالتقسيم القبلي في برقة، كما يوضح المؤرخ علي عبد

² منصف أونس، Moncef Ouannes، «Militaires, élites et modernisations dans la Libye contemporaine»، العسكريون والنخب والحداثة في ليبيا المعاصرة، باريس، دار النشر L'Harmattan، 2009

³ إليزابيت بيكار، E. Picard، « Armée et sécurité au cœur de l'autoritarisme »، أنظمة متسلطة ديمقراطية وأنظمة ديمقراطية متسلطة، O. Dabène، Autoritarismes démocratiques. Démocraties autoritaires au XXIe siècle.

في القرن الحادي والعشرين، باريس، دار نشر La Découverte، 2008

⁴ منصف جزيري، Moncef Djaziri، « Tribus et Etat dans le système politique libyen »، القبائل والدولة في النظام السياسي الليبي، مجلة

Outre-Terre، عام 2009/3 العدد 23

⁵ جون ديفيس، John Davis، Le système libyen. Les tribus et la révolution، النظام الليبي. القبائل والثورة، باريس، دار نشر PUF، 1987، ص205

اللطف أحميدة⁶. من هذا المنظور يبدو كل من الجيش والدولة عقبتين تحولان دون نجاح الثورة. ونلاحظ استمرار هذه الرؤية الخاصة بالدولة والجيش لدى الميليشيات الحالية.

هل تعتبر الميليشيات الحالية نتيجة لفلسفة القذافي الثورية إذ هو أراد أن تبقى ليبيا في حالة "توتر مستمر"؟ فهو كان يؤيد نظرية "الشعب المسلح" لكي تتحول "كل مدينة إلى ثكنة يتدرب فيها السكان يوميًا"، لذلك كان على الجماهيرية أن تبقى على هذا "التوتر" من خلال اللجان الثورية⁷. في عام 1995 ومن أجل احترام هذا المبدأ أعلن القذافي حل الجيش لصالح كتائب شعبية يُفترض أن تضمن الدفاع عن الأمة ضد أي شكل من أشكال الاعتداء. وغداة سقوطه قام عشرات الآلاف من المقاتلين المجتمعين في كتائب على مستوى المدن والأحياء باحتلال أماكن عامة هجرتها قوات الأمن التابعة للنظام السابق من أجل حماية الثورة⁸. وحظيت الميليشيات بشرعية ثورية بفضل نضالها ضد نظام القذافي، غير أنها بدأت تواجه اعتراضات تدريجية من أصحاب الشرعية السياسية أي الفائزين بانتخابات 7 تموز / يوليو 2012. فبالنسبة إلى الممثلين السياسيين للبيبا الانتقالية يبقى نزع سلاح الميليشيات ودمجها في قوات الأمن رهانًا أساسيًا للمضي قدمًا بالعملية الانتقالية⁹. وفور الانتخابات، أطلقت السلطات إنذارًا أخيرًا ينص على أن "القوة الوطنية المتنقلة التابعة لهيئة الأركان تطلب من كل الأفراد والمجموعات والتكتلات المسلحة التي تحتل ثكنات الجيش أو المباني العامة أو منازل أعضاء في النظام السابق أو منازل أبناء معمر القذافي في طرابلس والمدن المحيطة بها أن تخلي هذه المواقع خلال 48 ساعة"¹⁰. ونلاحظ أن الحكومة ما زالت تحتاج إلى مدة تفوق اليومين بكثير لينصاع هؤلاء إلى أوامرها، بل إن الأمر قد يستغرق عدة سنوات حتى ينشأ جهاز أمني مستقل عن الميليشيات.

2- تعددية الأجهزة الأمنية وتداخلها

في ليبيا ما بعد القذافي، أصبحت إعادة بناء الجهاز الأمني أولوية بالنسبة إلى حكومة علي زيدان التي ترى يومًا تلو الآخر أن تولي الميليشيات مسؤولية النظام والأمن لم يعد أمرًا محتملاً. وفي آذار / مارس 2013 ذكر وزير الداخلية بأن الميليشيات والمجموعات المسلحة ينبغي أن تخلي "الفيلات والمنازل والمباني في الأيام القليلة المقبلة وإلا فسوف تُتخذ إجراءات". مضيًا : "لن نسمح بأن تُتخذ مدننا رهائن. يجب أن تقرض الدولة إرادتها وأنا أطلب تأييد الرأي العام لنا في هذا الشأن"¹¹. بالنسبة إلى الكثير من الليبيين فإن تجاوزات بعض الميليشيات قد أصبحت أمرًا لا يُطاق. كما أنه يُنظر إلى بعضها على أنها تعيش انحلالاً أخلاقيًا وتزعزع الأمن وترهب السكان مما يشجع على ارتكاب المزيد من الهجمات وعمليات السرقة والخطف. وإذا كان المجلس الوطني الانتقالي قد قبل في البداية بهذه الميليشيات، بل

⁶ ويؤكد علي عبد اللطيف أحميدة أن "نجاح السنوسية يعود إلى تشييد وتكييف النظام الاجتماعي القبلي"، *The Making of Modern Libya*، بناء ليبيا الحديثة، الناشر: State University of New York Press، ألباني، 1994، ص81.

⁷ كلود مونيه، Claude Monnier، « Les forces armées libyennes ou le peuple en armes »، "القوات المسلحة الليبية أو الشعب المسلح"، *Revue de défense nationale*، مجلة الدفاع الوطني، نوفمبر 1984.

⁸ ظل مطار طرابلس حتى إبريل 2012 تحت سيطرة كتائب الزنتان، أما كتائب سوق الجمعة فقد أحكمت سيطرتها على مطار معيتيقة، كما احتل سكان زوارة نقطة التفتيش الحدودية برأس جدير، وسيطرت كتائب مصرطة على المجال الجوي والبحري للمدينة، انظر *Divided We Stand : Libya's Enduring Conflicts*، "ينقى منقسمين: نزاعات ليبيا المستمرة"، مجلة *International crisis Group*، العدد 130، 14 سبتمبر 2012.

⁹ بيتر كول وبرايين مالك كوين ناشرون، Peter Cole and Brian McQuinn، *The Libyan Revolution and its Aftermath*، الثورة الليبية وآثارها، دار النشر Hurst، لندن، 2013.

¹⁰ بيان، وكالة جانا، 23 سبتمبر 2012.

¹¹ صحيفة *Libya Herald*، 3 مارس 2013.

شجعها على الاستمرار في حمل السلاح خشية عودة أنصار القذافي¹²، فإن الحكومة التي تشكلت في أعقاب انتخابات 7 تموز / يوليو 2012 أرادت تعزيز برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة دمج الميليشيات¹³.

تتفاوت التقديرات، ولكن ثمة 1700 مجموعة على الأقل مجتمعة في 300 ميليشيا أسهمت في التمرد. وكان عدد حاملي السلاح في ليبيا يقدر بمائة وخمسين ألفاً في عام 2012، وهو قد بلغ 200 ألف إلى 250 ألف في عام 2013. بالنسبة إلى السلطات فإن هذه الميليشيات قد سمحت بحفظ الأمن غداة انهيار النظام، ولكن على المدى البعيد ينبغي أن تسلم السلاح وان تندمج إما في الجيش الليبي الجديد أو في قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية. ولكن وفقاً للمسؤولين العسكريين فإن الجيش الليبي الجديد والذي قام باستعراض في 9 شباط / فبراير 2013 في طرابلس بمركبات NIMR وميتسوبيشي L200 ينبغي أن يكون 70% من عناصره من خارج الميليشيات لضمان استقلاله. نظرياً يقدر عناصر الجيش بمائة ألف عسكري، وهو يسعى إلى تحقيق فلسفة "الجيش الذكي" وفقاً للمتحدث باسم وزارة الدفاع عادل عثمان. بانتظار ذلك يستند الجيش إلى قوات احتياطية هي قوات درع ليبيا وهي تتألف من ميليشيات يفترض أن تخضع لإشراف المجلس الأعلى للأمن والائتلافات الثورية. وثمة بعض الضباط الذين خدموا في ظل النظام السابق وانشقوا عنه قبل سقوطه أو رفضوا القتال ضد الثوار فأصبحوا اليوم مدربين للجيش الجديد¹⁴. وعلى عكس ما حدث في العراق لم تقم السلطات الليبية بإقصاء كل الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق. بل إن الواقع بعيد عن ذلك كل البعد. وقال وزير الداخلية عاشور شوايل إن وزارته تضم أكثر من 120 ألف رجل شرطة و40 ألف إداري لكن معظمهم ممتنع عن العمل منذ 4 أو 5 أعوام رغم أنهم يتقاضون رواتبهم¹⁵.

والواقع، وبعد مرور سنتين على سقوط النظام، فإن عدد عناصر الجيش والشرطة لا يذكر مقارنة بعناصر الكتائب التي تشكل ميليشيات المجلس الأعلى للأمن وقوات الدرع الليبية وهم 200 ألف عنصر بدون ولاء ثابت. أما الجيش فيضم 6 آلاف عنصر موزعين بين أربع كتائب إحداها من القوات الخاصة والثلاثة الأخريات من كتائب المشاة. ولا يعمل فعلياً سوى ألف من هؤلاء العناصر. وثمة 76 ألف من عناصر الميليشيات الذين فضلوا إنشاء شركات أو متاجر خاصة بهم مع الاحتفاظ بسلاحهم عوضاً عن الالتحاق بالجيش أو الشرطة¹⁶. وتبقى الحكومة ضعيفة بشكل لا يسمح لها ببسط سيطرتها. وتتفاوض السلطات بشكل مستمر من أجل البقاء. فهي مهددة من جهات لم يخترها الناخبون بل فرضت نفسها بفضل مشاركتها في الثورة، ونعني هنا الميليشيات. من ثم تظل الدولة افتراضية، بدون سلطة حقيقية. وتتحكم الميليشيات في ليبيا عوضاً عن الحكومة وهذا ما يؤكد العديد من الخبراء والجامعيين الليبيين. وقد أصبح البرلمان مقرراً لأفراد يمثلون الميليشيات ولا يمثلون الناخبين. والمشكلة لا تتعلق بتحكم الميليشيات في ليبيا، فالكثير من الليبيين يعترفون بأنه لولا هذه الميليشيات لغرقت ليبيا في الفوضى العارمة. بل تكمن المشكلة الحقيقية

¹² في 23 أغسطس 2013، حرزت السلطات الليبية مائة دبابة وقاذفة صواريخ في تكتة بسوق الأحد شرق طرابلس. وكانت هذه الترساة ملكاً لميليشيا مؤيدة للقذافي. (كتيبة شهداء معمر القذافي)

¹³ في شرق ليبيا كانت الميليشيات مجتمعة في هيئة كتائب: كتيبة شهداء 17 فبراير، كتيبة شهداء أبو سليم، كتيبة شهداء راف الله شهابي، أما في غرب البلاد فنجد المجلس العسكري لثوار زنتان (23 ميليشيا) وكتيبة السوبحلي، وكتيبة الصواعق، وكتيبة القعقاع، والمجلس العسكري بطرابلس وغيرها.

¹⁴ صحيفة Libya Herald، 7 مارس 2012.

¹⁵ صحيفة Libya Herald، 3 مارس 2013.

¹⁶ مجلة Jeune Afrique، « armée libyenne : la casse-tête de l'intégration des milices »، « الجيش الليبي: معضلة إدماج الميليشيات»، 26 نوفمبر 2013.

في كون غالبية المواطنين لا يتقنون في الحكومة بصفة خاصة وفي المؤسسات السياسية بصفة عامة، كما أنها تكمن في وجود انزلاق نحو نموذج مافيا حقيقية في تنظيم شؤون البلاد. فالميليشيات تنظر إلى الدولة بنفس الريبة التي كانت تميز توجه القذافي. بالأمس كانت قبيلة القذافي تحتكر موارد ليبيا النفطية، أما اليوم فقد حلت عشرات الميليشيات المستندة أحياناً إلى القبائل محلها¹⁷. وقد أوقفت الميليشيات تصدير المحروقات وقلصت موارد الحكومة لإرغامها على قبول أجندتها السياسية على غرار مطالب ميليشيات برقة التي تطمح إلى الانفصال عن الدولة الليبية وإنشاء منطقة مستقلة.

مع استحالة نشأة جهاز أمن قادر على تأمين ليبيا ويسمح بالتالي بإنشاء مؤسسات سياسية جديدة، تنعكس رغبة مختلف الأطراف المشاركين في الثورة من ميليشيات وأحزاب سياسية في العمل على إنشاء دولة فدرالية غير مركزية. وتتطلع عدة مناطق على غرار برقة والجنوب ومنطقة البربر في جبل نفوسة إلى الحصول على وسائل تمكنها من الحصول على الحكم الذاتي على المستوى الأمني والمالي ولاسيما فيما يخص التحكم في الموانئ النفطية والحدود. وقد سعت هذه المناطق إلى خنق طرابلس اقتصادياً من خلال أزمة تصدير المحروقات في عام 2013 مما أرغم الحكومة على الاعتراف بضعفها. ويرى المجتمع الدولي في انتفاضة هذه المناطق شكلاً من أشكال الفوضى بينما تبدو توجيهات طرابلس غير واقعية. والحقيقة أن هذه الفوضى تسهم في إنتاج دولة جديدة فدرالية وغير مركزية وهي الدولة التي تار الليبيون من أجلها. وليست ليبيا استثناءً في المنطقة. إذ أن السكان المحليين في شمال مالي و جنوب الجزائر مروراً بأقاليم جنوب المملكة المغربية يتطلعون إلى نوع من الحكم الذاتي وغير مركزي لإدارة الأراضي. وقد أصبح عهد الجيوش الوطنية التي تتحكم في الأراضي موضع تساؤل حقيقي. لم يعد لليبيا الماضي وجود. وقد يسعى الليبيون بشتى السبل، بما في ذلك الحرب الأهلية، إلى منع السلطة المركزية الواحدة من التحكم في أراضيهم. على غرار إقليم كردستان العراقي، فإن العديد من المناطق الليبية تعتبر نفسها قادرة على التصرف بمفردها في إطار فدرالي. إن الفوضى الظاهرة في ليبيا ليست سوى لحظة تاريخية لإعادة ترتيب الانتماءات. فلن تنضم الميليشيات إلى أجهزة الأمن إلا إذا اقتصر نطاق عمل هذه الأجهزة على منطقة أو حتى مدينة بعينها. ستستغرق إعادة بناء الروابط بين الليبيين وقتاً طويلاً. ويبقى لهم أن يجدوا الديناميكية التي ستسمح بالخروج من حالة الحذر الدائمة تجاه أجهزة الأمن حتى يتسنى ميلاد هذه الأجهزة بالفعل.

بالنسبة لليبيين، تمثل السيطرة على حدودها عودة رمزية للدولة. ولكن الوضع مختلف في كل بلد في شمال أفريقيا. ففي الجزائر، يعكس الخطاب المتداول حول عدم تأمين الحدود بعد الربيع العربي، المخاوف الشعبية من انفجار الوضع ويسهم في تقوية مؤسسات الدولة المسؤولة عن الأمن. أما في المغرب، فإن عدم تأمين الحدود انعكس بصورة مشروع لبناء جدار من الأسلاك الشائكة على طول الحدود مع الجزائر مما يلقي الضوء على الوضع الاستثنائي للمغرب في المنطقة¹⁸. أما في تونس، فإن الحكومة التي تواجه عنف الإرهاب تؤكد على أنّ "تجربة الجزائر في محاربة (الإرهاب) مثيرة للاهتمام". وقد اكتشف التونسيون بكثير من الرعب بعد معركة جبل شعانبي قرب الحدود الجزائرية عام 2013 أن تونس باتت ملاذاً لمنظمات جهادية. وقد أسس الحرس الوطني التونسي وقوات الدرك الوطني الجزائري برنامجاً "لتبادل الخبرات" في أيار / مايو 2013. في حين أنه من السهل ملاحظة النقاط المشتركة في المجال

¹⁷ علي بن سعد، Ali Bensaad، « Changement social et contestation en Libye »، "التغيير الاجتماعي والاحتجاجات في ليبيا"، في *La Libye révolutionnaire*، ليبيا الثورية، مجلة *Politique Africaine*، العدد 125، عام 2012.

¹⁸ "الجزائر-المغرب: حدود الأسلاك الشائكة قريباً؟" « Algérie-Maroc : bientôt une frontière de barbelés ? » <http://www.algerie-focus.com/blog/2013/12/algerie-maroc-bientot-une-frontiere-en-barbeles/>

الأمني بين الجزائر وتونس وليبيا، فإنه من الصعب تحليل أثر التجربة الديمقراطية التونسية على المنطقة حيث تختلف كل دولة في خصائصها وتاريخها. ويبدو أن التجربة التونسية أقرب إلى الدرس منها إلى النموذج الذي يُحتذى، رغم أن التسويات التي توصل إليها التونسيون بخصوص الدستور تعطي الأمل في ترسيخ أول ديمقراطية في شمال أفريقيا.

إنّ الظروف التي سمحت بنجاح تونس حيث تعثرت ليبيا لا ترتبط بالمستويات الاقتصادية بقدر ما ترتبط بمتطلب أولي ركز عليه دانكوروت روستو وهو الوحدة الوطنية¹⁹. فالمواجهة بين النخب الليبية (سواء في الميليشيات أو القبائل أو الحكومة) لا تقود إلى الديمقراطية كما هو الحال في تونس لأن الصراع يتعلق بإعادة تشكيل سيادة الدولة على أراضيها وليس مجرد التوصل إلى قواعد جديدة لإنشاء حكومة ممثلة للشعب. أما في الجزائر فقد أكد رئيس الوزراء عبد الملك سلال أن الجزائر أغلقت المنافذ في وجه دخول الثورات العربية واصفاً إياها بالبعوض الذي واجهه بالمبيدات. ويستند الخطاب الرسمي في الجزائر إلى الأمن والاستقرار ويشبه خطاب بن علي في تونس. فعدم الاستقرار في المنطقة حقيقي وتمتلك الجزائر الوسائل العسكرية لتأمين أراضيها. ولكن استخدام التهديد الإقليمي كذريعة لمنع إشراك المواطنين في إدارة شؤون الدولة حجة ضعيفة. فالسلطات تفبرك صورة الجزائر كضحية لمؤامرات محتملة وتدعو الناس للتأزر مع النظام. يبدو أن السلطات تخشى أن التغيير في الجزائر لا يمكن أن يتحقق إلا بالعنف. على القوى الديمقراطية أن تبدي درجة من الوعي والنضج في توعية القادة الوطنيين بأن الأسوأ قادم إذا لم يدركوا أنهم بأفعالهم نفسها يخلقون الظروف المؤدية للفوضى التي يخشونها.

في حين أنّ الاستقرار في الجزائر هو موضع شك، فإنّ وجود الدولة بحد ذاته بات موضع تساؤل في ليبيا. وتسير ديناميات منطقتي الأراضى لصالح نشوء كيان سياسي لا يتجنب السلطات في طرابلس فحسب بل يتوصل إلى استراتيجيات تمكنه من البقاء والنمو خارج الإطار الوطني. وهكذا يتطلب الحفاظ على الدولة الليبية بنياً فيدرالية تمثل الشكل التنظيمي الوحيد الذي يمكن أن يبعد شبح الحرب الأهلية، بل الحروب الانفصالية، بين الأقاليم التي لا تشعر أن لديها مصلحة في قبول السلطة المركزية. ولذلك فإنّ وضع دستور يؤسس لدولة فدرالية غير مركزية هو البديل الوحيد للحرب التي تلوح في الأفق في ليبيا.

¹⁹ دانكوروت روستو Dankwart Rustow: "التحول الديمقراطي: نحو نموذج ديناميكي" "Transitions to democracy: towards a dynamic model"، مجلة سياسات مقارنة *Comparative Politics*، إبريل 1970، ص: 335